

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الجمعة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود ٨٥ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

السيد لوبل (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، والدول المنتسبة إلى السوق - إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا - لكي أتكلم بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

تقع منطقتنا دون الإقليمية في قارة خاضت بشكل مباشر تجربة المعاناة من آثار الألغام الأرضية. فالقوة المدمرة لهذه الأسلحة والضرر الذي يمكن أن تحدثه بمتدان إلى أبعد من نطاق الصراعات التي تسببت بوجودها. ويمكن قياس حجم هذه الآثار ليس من حيث الدمار الإنساني والمادي المباشر فحسب، بل أيضا من حيث التنمية أو إبطاء مثل هذه

التنمية. ولذلك تدعو منطقتنا دون الإقليمية إلى تعميم اتفاقية أوتاوا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن ارتياحنا للعدد المتزايد من الدول التي تلتزم بنص وروح هذه الاتفاقية.

ولقد أوفت بلداننا الأعضاء بالتزاماتنا القانونية المتعلقة بإزالة تلك الأسلحة، أولا وقبل كل شيء من خلال إعلان منطقتنا دون الإقليمية منطقة سلام. وبعد ذلك، وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، أيدنا إعلان نصف الكرة الغربي منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وما برحنا منذ البدء نؤيد ونساند الصك الذي تحول إلى اتفاقية أوتاوا، التي وقعنا وصادقنا عليها. واحتراما لأحكام الاتفاقية، لا تزال بلداننا تحقق تقدما في خفض الترسانات التي تخضع لولايتها القضائية، وفقا للموارد المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت بلداننا في أنشطة إزالة الألغام استكمالا لعمليات حفظ السلام في مناطق أخرى من العالم.

إن التزام السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها بمسألة الحد من تلك الأسلحة قادها إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر الاستعراضي الأول، الذي عقد في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السيد لزونا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): تمثل مكافحة الألغام الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، الذي يسعى سعياً حثيثاً إلى تحرير الشعوب من المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم. إن الأدوات الفتاكة تلك تلحق ضرراً خطيراً ليس بضحاياها المباشرين فحسب، وإنما أيضاً بأسر الضحايا، التي يجب عليها أن تواجه عبئاً اجتماعياً واقتصادياً إضافياً.

ترحب حكومة الكونغو بحقيقة أن الحملة ضد الألغام أصبحت اليوم نضالاً عالمياً. وإن مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام، الذي عقد في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مكّن المجتمع الدولي من تقييم التقدم الذي أحرزته الدول في ذلك المجال، ومن إقرار خطة عمل نيروبي للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وتتمثل النقاط الأربع الرئيسية لتلك الخطة في انضمام الدول على الصعيد العالمي إلى معاهدة حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتدمير المخزون منها، وإزالة الألغام من المناطق المغمورة، ومساعدة الضحايا. والاجتماع السادس للدول الأطراف في الاتفاقية، المزمع عقده في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر في زغرب، كروايتا، سيوفر فرصة أخرى للدول الأطراف بغية تقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر قمة نيروبي.

لقد أحرز بعض التقدم منذ الاجتماع الأخير. وفي ما يتعلق بهدف الانضمام العالمي، هناك الآن ١٤٧ دولة طرفاً في الاتفاقية. وجمهورية الكونغو، التي ترأس حالياً الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ترحب بحقيقة أن كل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية هي أطراف في الاتفاقية.

وفي ما يتعلق بإزالة الألغام، يسرنا أن ننوه بأنشطة إزالة الألغام والتدابير المتخذة لتقليل المخاطر، التي خفضت بصورة كبيرة عدد الإصابات الناجمة عن الألغام.

نيروبي نهاية العام الماضي. وقد مكّن المؤتمر بلداننا ليس من مشاطرة الأفكار والخبرات مع باقي المجتمع الدولي فحسب، وإنما أيضاً من التأكيد على ضرورة استمرار العمل صوب بلوغ أهداف الاتفاقية. وإن خطة عمل نيروبي التي أقرها المؤتمر الاستعراضي للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ تبرز المهمة الهائلة الماثلة أمامنا. ولئن كانت خطة العمل طموحة، فإنها واقعية. وفي الوقت ذاته، نشق بأن الاجتماع السادس للدول الأطراف، الذي سيعقد في زغرب في تشرين الثاني/نوفمبر، سيوفر فرصة أولية لتقييم الحالة بعد مؤتمر نيروبي.

لقد تم تدمير أو إزالة الملايين من الألغام المضادة للأفراد. ولكن تلك الجهود ليست كافية. فهناك مناطق من العالم لا تزال عملية إزالة الألغام فيها تتطلب قدراً كبيراً من الوقت والمال قبل أن تتمكن المجتمعات المتضررة من العودة إلى عملية التنمية.

لذلك السبب، تجدد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها نداءها من أجل التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية. وبمقدور بلداننا استكمال هذه المساعدة المالية بتقديم موارد بشرية متخصصة. وفي العديد من المناسبات برهن المسؤولون الرسميون في قواتنا المسلحة أهليتهم وكفاءتهم في التخطيط لإزالة الألغام لأغراض إنسانية وتنفيذها، مثل العمليات التي اضطلعت بها منظمة الدول الأمريكية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وتود الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها تسخير تلك القدرات لصالح الجهود المبذولة على النطاق العالمي للقضاء على الألغام المضادة للأفراد. وللقيام بذلك، نعلم على الدعم المالي الضروري من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية القادرة على المساهمة. فمن دون تلك الموارد، لن تتمكن من التقدم بالسرعة المطلوبة في ظل هذه الظروف.

مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار. واعترافا منها بأهمية مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد اتخذت تدابير قوية على الصعيد الوطني لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وترحب ألبانيا بمشروع الصك الدولي الملزم سياسيا الذي اتفق عليه الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. إذ أن مشروع الصك هذا يمنح الدول أداة هامة لتعزيز التعاون في تعقب مصادر تسرب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصولا إلى الاتجار غير المشروع بها. إلا أننا نشاطر وفودا أخرى أسفها إزاء غياب صك دولي في ذلك الميدان.

وقد اتخذت ألبانيا تدابير مناسبة لتنفيذ بصورة ناجحة وتامة برنامج عمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بالالتزامات المستمرة القائمة على برنامج العمل، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الأخرى وبالتعاون معها، نفذت ألبانيا مختلف البرامج والمشاريع وفاء بتعهداتها الدولية في هذا المجال. وتعاوننا تعاوننا وثيقا مع مختلف المبادرات الإقليمية وشاركنا مشاركة نشطة فيها لتعزيز السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وألبانيا ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة وإزالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها. وفي هذا الصدد تعمل الحكومة الألبانية عملا مكثفا لوضع إطار قانوني وطني في ميدان السيطرة على الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى مشروع عن المدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بشأن السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى جمع ٣٠٠ ألف من الأسلحة الصغيرة والسيطرة عليها.

تحتل مساعدة الضحايا موقعا هاما في الحملة ضد الألغام، لأن مساعدة الضحايا تمكنهم فعلا من الاندماج في المجتمع.

غير أنه يجب الإقرار بأن التحديات لا تزال ماثلة، لأن بعض الدول لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، ولأن أكثر من ١٨٠ مليون لغم لا تزال مخزونة ولأن بعض الدول لا تزال تستخدم الألغام المضادة للأفراد. وعلاوة على ذلك، فإن الانضمام العالمي إلى الاتفاقية مقيد بحقيقة أن الأطراف الفاعلة من غير الدول تنتج وتخزن وتستخدم الألغام.

وأود أن أبرز حقيقة أن بلدي دمر مخزونات الألغام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وأن عملية إزالة الألغام تجري حاليا في المناطق التي زرعت فيها الألغام في محافظتي بويتزا وكويلو، في الجزء الجنوبي من البلد، المتاخم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليناشد المجتمع الدولي مرة أخرى، لا سيما الأمم المتحدة، تقديم المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ أنشطة إزالة الألغام الفعالة ولبدء مزاولة النشاط الزراعي في المنطقة.

لذلك السبب، يحث وفدي وفود الدول الأخرى على أن تعتمد بالإجماع مشروع القرار عن تنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (A/C.1/60/L.56)، الذي نشرك في تقديمه.

**السيدة يوسفاي (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية):**  
يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به السفير فريمان ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، عن مجموعة الأسلحة التقليدية.

تطمح ألبانيا، من خلال دبلوماسيتها الوقائية النشيطة وتعاونها المعزز مع البلدان المجاورة والإقليمية، إلى كفالة مصالحها الأمنية الأساسية والوفاء بالتزاماتها الدولية. وألبانيا ملتزمة التزاما تاما بالتعاون في المنطقة وفي ما يتجاوزها حيال

وتأهب البشر لكوارث كهذه والروابط بيننا بوصفنا مجتمعاً عالمياً.

من هذه الغيمة الأكثر سواداً بزغت الأمثلة الأكثر إشراقاً على الروح والتضامن البشريين. لقد أعرب زملائي هنا عن مواساتهم الأعمق بإخلاص واضح ووفرت حكوماتهم المساعدة الإنسانية السخية. إنني أشكرهم جميعاً. تتواصل عمليات الإنقاذ والإغاثة، ولكن بالنظر إلى أن الشتاء القاسي يعصف بالقرى والمدن النائية في المناطق الجبلية فإننا سنحتاج إلى التضامن والدعم المستمرين من كل شخص في القيام بالمهمة الشاقة، وهي مهمة التأهيل والتعمير.

في بياني سأتناول مواضيع الأسلحة التقليدية واتفاقية الأسلحة التقليدية ومخلفات الحرب من المتفجرات، والألغام غير الألغام المضادة للأفراد، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في بداية جلسة اللجنة الأولى هذه السنة حذرنا وكيل الأمين العام آبي قاتالا إن التركيز الأعظم على التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يصرف انتباهنا عن المسائل المتعلقة بتنظيم وتقليل الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة. نحن نتفق معه. من سوء الحظ أن ذلك ما هو حادث على وجه الدقة. تصبح الأسلحة التقليدية والاتجار العالمي بها ما يشبه البقعة غير المرئية بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وبينما يركز الاهتمام الدولي على الحاجة إلى السيطرة على أسلحة الدمار الشامل - وبحق - يستمر الاتجار بالأسلحة التقليدية في الازدهار في فراغ قانوني وأخلاقي. وبعد هبوط أولي في الإنفاق على الأسلحة التقليدية عقب الحرب الباردة مباشرة شهدنا في السنوات الأخيرة ارتفاعاً في الإنفاق وتكريساً للأسلحة التقليدية وتعزيزاً للقوات المسلحة. تستعمل الأسلحة التقليدية في عشرات الصراعات الناشئة في أجزاء مختلفة من العالم.

وألبانيا ملتزمة التزاماً تاماً بتطبيق الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن السمسرة في مجال الأسلحة، وهي تضع تشريعاً وطنياً مناسباً بشأن أنشطة السمسرة. ونعتقد أيضاً أنه إذا وُضع صك دولي بشأن السمسرة في مجال الأسلحة أدى ذلك إلى تطورات جديدة إيجابية في هذا الميدان.

ولألبانيا نشاط في برنامج مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، عملية المكان الآمن، التي ترمي إلى تحسين التعاون بين الوكالات والتعاون الحكومي الدولي بشأن منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر المنطقة. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عقد اجتماع في ألبانيا للتخطيط الإقليمي في إطار عملية المكان الآمن اشتركت في تنظيمه حكومة ألبانيا والمركز الإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد ومن أجل عالم أكثر أمناً، وهي منظمة تابعة لمبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا وتتخذ المملكة المتحدة مقراً لها.

ويسرني أن ألاحظ أن ألبانيا بدأت قبل بضعة أيام على وجه الدقة بتنفيذ مشروع لتدمير آلاف الأطنان من الذخائر في مرفق التدمير المنشأ في مصنع ميكيس العسكري، تحت إشراف وكالة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وبتنفيذ هذا المشروع سيصبح المرفق مركزاً إقليمياً لإزالة الطابع العسكري.

**السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية):**

قبل أن أتكلم عن الأسلحة التقليدية أود أن أشكر زملائي هنا على عبارات المواساة والدعم لضحايا الهزة الأرضية التي حدثت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ولشعب باكستان في مجموعته. إن نطاق وشدة الزلزال وفقد الآلاف لأرواحهم العالية ومعاناة المصابين والأسر الفاقدة لذويها والخراب الذي خلفه الزلزال أثارت هي كلها أسئلة عميقة متعلقة بالطبيعة

الدفاعية المتزايدة للبلد ويجفزون على زيادتها. وبعضهم يعتبرون حالات الصراع فرص بيع فريدة. وإذا يحاول كبار المسؤولين تيسير المحادثات لتخفيف حدة التوترات يستغلون هذه الفرص لممارسة الضغط لشراء معدات عسكرية متطورة تنتجها الجهات الصانعة الوطنية يسوق هؤلاء المسؤولون الأسلحة حتى حينما يسعون للوساطة من أجل السلام.

والطلب على الأسلحة ينبع إما من انعدام الحس بالأمن أو الطموح. تسعى بعض الدول إلى بناء قواتها الجوية والبحرية والبرية الوطنية بغرض أن تصبح قوة عالمية، في أغلب الأحيان بإعلان كل منها عن اعتزامها السيطرة على المنطقة الواقعة فيها. ودول أخرى، إذ تتضرر بالاختلال الناجم عن ذلك في مجال امتلاك الأسلحة، تُحمل أحيانا كثيرة على حيازة أسلحة لضمان حد أدنى من القدرة على ردع العدوان والسيطرة. وهذا التكديس للأسلحة الكثيرة لا يحوّل الموارد التي تهمس الحاجة إليها عن التنمية وتخفيف حدة الفقر فحسب ولكنه يسهم أيضا في الزعزعة وانعدام الحس بالأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وبالنظر على هذه الاتجاهات الباعثة على القلق يتحتم علينا أن نتوخى تحديد الأسلحة التقليدية على أخفض المستويات الممكنة من التسليح والقوات العسكرية ابتغاء النهوض بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونعتقد أن المحافظة على توازن في القدرات الدفاعية للدول على أدنى مستويات التسليح ينبغي أن تكون الهدف الرئيسي لتحديد الأسلحة التقليدية.

وأود أن أذكر بالاتجاه النهائي والمعتمد من قبل الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح:

”... إلى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي، ينبغي إجراء مفاوضات بشأن

وتشمل الأسلحة التقليدية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يمكن أن يكون لها أيضا دون ريب أثر مزعزع. غير أن المغالاة في التأكيد على السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - والقيام بتركيز غير متناسب عليها حقا - تجنح إلى حجب مسألة الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا المتطورة التي يجري الاتجار بها بكميات ضخمة حول العالم.

والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح وصفت الإنفاق العسكري العالمي في سنة ١٩٧٨ بأنه ”التبديد الهائل للموارد“ (القرار دإ-٢/١٠، الفقرة ١٦)، ولم تدع إلى التخفيضات في ذلك الإنفاق فحسب ولكنها دعت أيضا إلى إعادة استثمار تلك الموارد في جهود لمكافحة الفقر وتحسين الحالة البشرية. وبذلك المعيار فإن الاتجاهات العالمية في النفقات العسكرية على الصعيد العالمي تبعث على نحو مطرد على الذهول والقلق. في سنة ٢٠٠٤ ارتفع إجمالي الإنفاق العسكري إلى ١٠٣٥ تريليون دولار. وبخلاف ذلك الميزانية الكلية للأمم المتحدة المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين، فهي أقل من ١,٥ في المائة من الإنفاق العسكري في العالم.

وبلدان العالم الثالث هي الوجهة المفضلة لبيع الأسلحة. يجري استكشاف أسواق جديدة وإيجادها وتبذل الجهود الجادة في طلبها. يتجاهل إنتاج الأسلحة وبيع الأسلحة على النطاق العالمي العواقب الإنسانية والسياسية والاستراتيجية لانتشار الأسلحة التقليدية. أحيانا كثيرة يشجع بائعو الأسلحة الطرفين في صراع من الصراعات على شراء مزيد من الأسلحة. والسؤال الوحيد الذي يُطرح هو من لديه المال. وتكون النتيجة سلسلة من سباقات التسليح على المستوى الإقليمي، في معظم الأحيان في أجزاء هشة من العالم. وفي الحقيقة أن بائعي الأسلحة من مختلف البلدان يتنافسون في أغلب الأحيان على شريحة أكبر من الميزانية

التوترات. وتداول الأسلحة المتطورة بكميات هائلة يزيد من التفاوتات في مجال الأسلحة التقليدية ويدفع إلى الاعتماد بقدر أكبر على الردع في المجال النووي ومجال القذائف في المناطق التي تتوفر فيها هذه القدرات.

وفي جنوب آسيا، تتبع نظاما استراتيجيا لضبط النفس، يقوم على ثلاثة أسس: ضبط النفس في المجال النووي ومجال القذائف، والتوازن في مجال الأسلحة التقليدية، وحل الصراع. وحتى مع استمرارنا في بناء الثقة وإجراء الحوار لمعالجة المسائل العالقة ومع العمل نحو الاستقرار الاستراتيجي والحد من الخطر النووي، سنواصل بذل جهود حثيثة لتحقيق توازن في مجال الأسلحة التقليدية بأدنى مستوى ممكن للتسلح. ولمصلحة السلام والأمن في جنوب آسيا، يجب التحلي بضبط النفس سواء في الطلب على الأسلحة التقليدية أو في عرضها.

وتلتزم باكستان تماما بالتنفيذ المخلص للمعاهدة الخاصة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الإضافية. ويجب الحفاظ على التوازن الدقيق في هذه الصكوك - لتقليل المعاناة البشرية من دون التضحية بالمصالح الأمنية المشروعة للدول.

ورغم أن بروتوكول الاتفاقية المعنية بالمخلفات المتفجرة للحرب ليس كاملا، فإنه يمثل خطوة واسعة إلى الأمام في ميدان القانون الإنساني الدولي. وسيتم الحكم على قيمته الحقيقية عن طريق تنفيذه المخلص. لذلك، وبدلا من مناقشة المزيد من التنقيحات أو التعديلات على البروتوكول، ينبغي التركيز على كفالة دخوله حيز النفاذ وتنفيذه. ويجري تدريب القوات المسلحة الباكستانية على مبادئ القانون الإنساني الدولي وتوعيتها بها على جميع الصعد، وهذه المبادئ تتصل بالجانب الإنساني والتميز والتناسب والضرر المفرط. ويشترك مستشارون قانونيون بالتخطيط على الصعد الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية.

التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها“ [المصدر السابق، الفقرة ٢٢].

يجب علينا أن نزيد من الجهود لكبح تكديس الأسلحة التقليدية المفرط والمسبب للزعزعة وأيضا عمليات نقلها غير الخاضعة للرقابة. وفضلا عن ذلك يجب أن يتناول تحديد الأسلحة التقليدية الأسباب الجذرية لانعدام الحس بالأمن الناجم عن التراعات والصراعات والتهديدات المتصورة، وأن يسعى إلى تشجيع تحقيق التوازن بين الدول الإقليمية. إننا نحتاج إلى متابعة هذه البيانات باتخاذ إجراءات عملية.

أولا، يمكن لإدارة شؤون نزع السلاح أن تحلل البيانات عن عمليات نقل الأسلحة وأن تساعد الدول في وضع نقاط مرجعية لتحديد الأسلحة التقليدية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، قال الأمين العام كوفي عنان:

”لو ازدادت فعالية هذه الأداة تعزيزا لأمكن أن تكون آلية إنذار مبكر هامة، مُسهمَةٌ مع صكوك أخرى في منع الصراع والانضباط في حيازة الأسلحة“. (نشرة صحفية، SG/SM/8355).

ولا يزال هذا التقييم صحيحاً.

ثانيا، باستطاعة مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في صياغة المبادئ التي يمكن أن تشكل إطارا للاتفاقات الإقليمية على الحد من الأسلحة التقليدية.

إن التوازن المستقر للقوات التقليدية ضروري لكفالة الاستقرار الاستراتيجي، لا سيما في المناطق التي تسودها

سادت المناقشات والمفاوضات في شتى مجالات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

**السيد أنيغيو (نيجيريا)** (تكلم بالانكليزية): من المعترف به عامة أن للأسلحة النووية والأسلحة المماثلة قدرة مدمرة كبيرة، لكن الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي التي تقتل الناس بالفعل في جميع أنحاء العالم. وقد أقر بهذه الحقيقة زعماء العالم في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) عندما دعوا الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الوثائق الدولية الرئيسية الثلاث عن الأسلحة التقليدية.

ونيجيريا، بصفتها بلدا أفريقيا، تدرك الأثر السليبي الفعلي لهذا الصنف من الأسلحة على الدول المتضررة. لهذا السبب ظلت نيجيريا ثابتة في التزامها بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١. وعلى مر السنوات، اتخذت نيجيريا خطوات ومبادرات كبيرة في ذلك الصدد. وبصرف النظر عن كون نيجيريا محفزا رئيسيا وطرفا في الوقف الاختياري الذي تعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تجاه تصدير واستيراد وإنتاج الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، فقد أنفقت أكثر من ١٢ بليون دولار في السنوات الـ ١٥ الماضية على شتى الجهود الرامية إلى وقف التيار الجارف للصراعات المتكررة في غرب أفريقيا التي ما فتئ يغذيها الترويج غير المشروع في المناطق دون الإقليمية لما يقدر بـ ٨ ملايين قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلاوة على ذلك، لقي آلاف النيجيريين الجنود والمدنيين حتفهم في مساعي حفظ السلام في البلدان المتضررة.

وبالإضافة إلى دور نيجيريا في الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا، فهي إحدى الدول

وفي آب/أغسطس أجرى فريق الخبراء الحكوميين مناقشات مكثفة عن الألغام المضادة للمركبات. إن الاختلافات لا تزال قائمة. ونحن نرى أن اتفاقية الأسلحة التقليدية وبرتوكالاتها الخمسة تتناول بصورة ملائمة الجوانب الإنسانية للألغام، بما في ذلك الألغام المضادة للمركبات. فالألغام المضادة للمركبات أسلحة دفاعية الغرض منها ردع العدوان وتجنب الحرب، وهي بهذا يمكن أن تساهم في الاستقرار في حالة صراع ما، وفي حالتنا، تبين الأدلة الدامغة التي جمعت على مدى السنوات الـ ٥٥ الماضية أن الألغام المضادة للمركبات لم تتسبب بوقوع إصابات مدنية أو عسكرية. والمزيد من المناقشات عن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد ينبغي أن تركز على مسائل ذات متطلبات مختلفة والقدرات الوطنية والنقل غير المشروع إلى الأطراف من غير الدول. وقد اعتمدنا في عام ١٩٩٩ حظرا على تصدير الألغام.

إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أوجد توازنا بين الشواغل الإنسانية واحتياجات الأمن المشروع للدول، وهو يركز بحق على الاتجار غير المشروع. ويجب الحفاظ على هذا التوازن والتركيز. وقد أحرزت الدول الأعضاء تقدما ملحوظا في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وإن صك التوسيم والتعقب الدولي الذي أبرم مؤخرا كان خطوة إلى الأمام لتعزيز أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة. والمسألة الهامة الأخرى هي السمسرة غير المشروعة، التي يجب أن يتناولها فريق خبراء حكومي عملا بقرار الجمعية العامة.

وتنتطلع إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر الاستعراضي العام المقبل، الذي نأمل أن تسوده روح توافق الآراء التي

المشروعة عبر الحدود من خلال مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في غرب أفريقيا، الذي تحتفظ نيجيريا فيه بتمثيل قوي.

وبإنشاء اللجنة الوطنية النيجيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، لدينا الآن سجل وقاعدة بيانات وطنيان للأسلحة. وتواصل اللجنة، بالإضافة إلى مسؤولياتها الأخرى، تنظيم عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية لتدريب أصحاب المصلحة المعنيين بمسألة الأسلحة الصغيرة.

وتأخذت نيجيريا في العام الماضي زمام المبادرة في أنشطة تعاونية مع إدارة شؤون نزع السلاح في ما يتعلق بخطة عمل وطنية، وكذلك بشأن بناء القدرات عن طريق تدريب المسؤولين العاملين في الأجهزة الأمنية المعنية بالأسلحة. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء، خاصة ألمانيا، التي استهلت جهودا بالتعاون مع نيجيريا في هذا المسعى الهام.

وتعتبر نيجيريا أن من التطورات الإيجابية الاتفاق في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على صك دولي من شأنه أن يمكن الدول من توسيم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بطريقة حسنة التوقيت وموثوق بها. بيد أننا لا نعتبر ذلك التدبير سوى بديل مؤقت، لأننا نعتقد بأنه لا تمكن السيطرة الفعالة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول إلا عن طريق اعتماد صك دولي ملزم قانونا. ولصد موجة تدفقات الأسلحة غير المشروعة من الحتمي إبلاء الاعتبار للحد من عمليات نقل الأسلحة إلى الحكومات وتجار الأسلحة المخازين والمرخص لهم بذلك.

وتقر معظم الدول الأعضاء بدور السمسرة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك عدم

الأفريقية الـ ١٠ المشاركة في مشروع إقليمي رائد يعرف بنظام الشفافية والرقابة على الأسلحة الصغيرة في أفريقيا، الذي قدمته حكومتا فنلندا والسويد. وبموجب هذا المشروع اتفقت الدول الأفريقية العشر على أن تضع بصورة طوعية، نظاما شفافا معنيا بالمسائل المتعلقة بالتدفق المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المشجع ملاحظة أن أفق بلوغ الهدف العام للمشروع المتمثل في بناء قدرة الدول المشاركة بغية منع تحول تدفق الأسلحة المشروع إلى شبكات غير مشروعة لا يزال ساطعا.

ونيجيريا تطبق نظاما صارما للأسلحة النارية يعتبر دليلا آخر على تصميمنا على إبقاء هذه الأسلحة خارج نطاق التداول في البلد. وعن طريق قانون مراقبة الأسلحة النارية في نيجيريا، يقتضي اقتناء أو حيازة أسلحة نارية للاستعمال الشخصي الحصول على الموافقة من أعلى سلطة. وتمتد جهود الحد من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة لتشمل الحدود. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بادرت نيجيريا إلى تنظيم واستضافة أول حلقة دراسية ثلاثية بشأن تعزيز مراقبة وأمن الحدود مع الدولتين الجارتين بنن والنيجر، شارك فيها حرس الحدود من البلدان الثلاثة. وأقر المجلس الاتحادي التنفيذي تنفيذ البيان الذي صدر عن الحلقة الدراسية. وواصلت نيجيريا، عن طريق تسيير دوريات حراسة مشتركة ومنظمة مع جيرانها، بذل الجهود لتعقب تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروعة إلى البلد، ونجحت في بعض الأحيان في اعتقال ومحكمة المتاجرين بالأسلحة عبر الحدود.

وفي برنامج تدريبي على ثلاث مراحل، بدعم من مكتب الولايات المتحدة للكحول والتبغ والأسلحة النارية، دربت نيجيريا أكثر من ٢٠٠ فرد من أفراد أمن الحدود على الأساليب الحديثة لاعتراض عمليات الإخفاء التي يقوم بها المتاجرون والمهربون، وهي تتعاون مع الشرطة من بلدان غرب أفريقيا الأخرى في مجال تعقب حركة الأسلحة غير



المفاوضات، بالنظر إلى أن هذه التدابير هي أشد وسائل تقليل الطلب على الأسلحة الصغيرة غير المشروعة أثراً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام الخاص للحاجة إلى اعتماد هذه التدابير بوصفها أفضل إستراتيجية للسلام.

وثمة مسألة ذات صلة، وهي الحاجة إلى إيجاد جو سياسي مؤات واعتماد سياسات الإدماج ابتغاء تعزيز العلاقات المنسجمة على المستويين الوطني والدولي وتشجيع نشوء حس بالانتماء. وذلك سيعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الصالح، وأيضاً الانتعاش والنمو الاقتصاديين - ويمكن أن يكون لكلها أثر في إزالة الصراع وضمان السلام الدائم. خط العمل هذا يتفق مع روح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

ويؤكد الوفد النيجيري على الحاجة إلى أن تسترشد جميع الأمم بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، كما هو مودع في ميثاق الأمم المتحدة. هذا هو الحل الأكثر دواماً لمشكلة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

**السيد ماين (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): أمس تبادلنا الآراء حول بعض النقاط الهامة الواردة في المواقف المختلفة في اللجنة. هل توجد وفود مستعدة للتعليق على ذلك التبادل للآراء، بخاصة على النقاط الثلاث التي ناقشناها مع الاتحاد الأوروبي؟ لقد لاحظت صعوبة تنظيمية معينة داخل اللجنة بسبب الجوانب الفنية لمسائل معينة والحاجة إلى الخبراء لمعالجتها. لعل من الصعب على بعض الوفود تناول هذه المسائل بدون الخبرة الضرورية. وإذا قلت ذلك أتساءل عما إذا كان لا يزال من الممكن الحصول على رد ما عن طريقكم، السيد الرئيس، فيما يتعلق بما ناقشناه بالنظر إلى أن من المفيد رؤية الحالة الكلية فيما يتعلق بهذه النقاط.

وجود معايير دولية مشتركة لتنظيم أنشطة سمسرة الأسلحة. ونتيجة عن المشاورات الواسعة التي أجريت خلال مدة من الزمن يتضح أن الدول الأعضاء تتشاطر رغبة مشتركة في بدء عملية فعالة في هذا الصدد. الآن الوقت مناسب لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي في منع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي مكافحتها واستئصالها ابتغاء إبرام صك دولي ملزم قانوناً في هذا الميدان.

وبود الوفد النيجيري أن يؤكد مرة أخرى على أهمية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منع الانتكاس إلى حالة الصراع. وتشجيع المعرفة بأن الصراعات تصبح متطاولة ومعقدة إذا لم تعقبها برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأحد الدروس المستفادة هو أن كثيراً من هذه البرامج تفشل لأنها لا تشكل جزءاً من اتفاقات وقف إطلاق النار ولا تُضمّن في ولايات وميزانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونيجيريا مثال جيد على بلد نفذ بنجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أعقاب حربها الأهلية في سنة ١٩٧٠، مما أدى إلى ارتقاء بعض المحاربين السابقين إلى أعلى مستوى من مستويات الخدمة باسم الحكومة والشعب النيجيريين. والنموذج النيجيري يوضح توضيحاً كاملاً ما يمكن تحقيقه عن طريق الالتزام الحقيقي بعملية إعادة الإدماج. ولذلك نحث على جعل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءاً من ميزانية وولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبينما نؤكد على أهمية التدابير العملية لإزالة تهديد الأسلحة الصغيرة غير المشروعة لا يود الوفد النيجيري أن يتجاهل الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع الصراع، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والسعي إلى تحقيق حلول للصراعات عن طريق

دراسة جدوى وضع صك دولي لمنع ومكافحة وإزالة السمسة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ذخيرتها.

دعوي أؤكد، من ناحية واحدة، على أهمية التحديد لأهدافنا، ومن الناحية الأخرى على العلاقة الوثيقة بين الأسلحة غير المشروعة وذخيرة تلك الأسلحة. والاتجار غير المشروع بالذخيرة يمكن أن يكون مدمرا مثل الاتجار بالأسلحة. ويظل هذا المفهوم، في رأينا، ينطبق على السمسة غير المشروعة. ولقد استمعنا إلى وفود أخرى اليوم، لاسيما الوفد الألباني، تطرح نفس هذه الفكرة.

وآمل من السفير ميني، الذي يتجاوب بشدة عادة مع طلبات إيطاليا، ومن المقدمين الأصليين لمشروع القرار، أن يتخذوا موقفا إيجابيا حيال هذا الطلب.

#### السيدة متشالي (جنوب أفريقيا) (تكلمت

بالانكليزية): سبب بياني هذا هو بيان ممثل المملكة المتحدة، الذي تكلم يوم أمس بشأن مشروع القرار الجامع المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي عرضه اليابان.

كما تعلم الوفود، إن جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان هي الدول الرئيسية المقدمة لمشروع القرار. ولقد تم سوق حجج تطلب تعديل مشروع القرار ليشمل عددا من المسائل الإضافية. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا التشديد على أن مشروع القرار الجامع المعني بالأسلحة الصغيرة يسعى بشكل أساسي إلى تشغيل برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولهذا يرى مقدمو مشروع القرار دائما أنه من الأهمية اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

وكما نعلم جميعا، غالبا ما يكون البحث عن توافق الآراء ممارسة صعبة. فالبعض يريد دائما إضافة بعض الصياغات، بينما يسعى آخرون إلى الحذف من النص.

السيد روا (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أراد وفد بلدي أن يقرّ البيان الذي أدلى به أمس السفير ماين ممثل اليابان، والذي أحقه ببيانه اليوم، فيما يتعلق بالاقترحات المقدمة. في هذا السياق يود وفد كولومبيا أن يؤكد على الأهمية التي نعلقها على الاعتماد بتوافق الآراء لمشروع القرار بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه. وفي هذا الصدد نظرننا في اقتراحات الاتحاد الأوروبي بشأن صياغة مشروع القرار.

ويعتقد وفد كولومبيا أن الاقتراحات لم تحقق ما يكفي من توافق الآراء في المجتمع الدولي لأن تضمّن في مشروع القرار الذي عرضناه. ولو حصلت تلك الاقتراحات على التأييد بتوافق الآراء لكان في وسع وفدنا النظر في تضمينها؛ ولكن بالنظر إلى أن الأمر ليس كذلك فإننا نؤيد تأييدا تاما بيان وفد اليابان في هذا الصدد.

#### السيد تريستا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أشير إلى

الدعوة التي وجهها ممثل اليابان إلى تقديم تعليقات إضافية على المسألة التي نوقشت أمس فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإيطاليا تؤيد طبعاً البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإعلاناتها التي أعقبتها.

أولا، نحن ممتنون لليابان على عرضها بالنيابة عن المقدمين الأصليين لمشروع قرار يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه. نريد أن نؤكد على الأهمية التي نعلقها على المسألة وعلى مشروع القرار.

وإحدى السمات الرئيسية لمشروع القرار هي إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بالسمسة غير المشروعة. نحن نؤيد إنشاء ذلك الفريق، ولكننا نعتقد بأن الولاية ينبغي أن تكون أكثر طموحا وينبغي أن تشمل إشارة إلى ضرورة

مقدمو مشروع القرار الجامع، وما أنجزوه خلال الأعوام السابقة في تقديم مشاريع القرارات التي أيدناها كلها.

ونحن نتفق على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الهام هذا، ولكننا نكن أيضاً تقديراً كبيراً للدعوة الكريمة جداً الموجهة من السفير ميني إلى الوفود كي تعرب عن آرائها بشأن صيغة المشروع. وفي هذا الصدد، لدي تعليقان مختصران للغاية.

أولاً، أكدنا بوضوح في بياننا أمس أننا بحاجة إلى ولاية ملائمة وقوية جداً لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة. وما فتئ هذا المجال يحظى بأولوية لدى النرويج منذ سنوات عديدة. وثانياً، نأمل أن تعطي هذه الجمعية العامة بعض التوجيهات للمؤتمر الاستعراضي في العام المقبل.

أقول هذا رداً على دعوة السفير ميني، ولكن ينبغي أن نجتهد من أجل التوصل إلى مشروع قرار يمكن لنا جميعاً أن نؤيده.

**السيد ماكلكلان (أستراليا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير ميني على دعوته إلى التعليق على مشروع القرار.

إننا نتفق تماماً مع الوفود التي أكدت أهمية توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها غير المشروع مسألة حيوية - وهي مسألة ينبغي لنا جميعاً أن نتخذ إجراءً بشأنها.

ولكن يجب أن نحرص في مسعانا هذا لتوافق الآراء على عدم التضحية بما نطمح إليه، ونحن في هذا السياق نؤيد المقترحات، خاصة المقترح الداعي إلى توسيع وتعميق مجال عمل فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٦. ونعتقد أن السمسرة غير المشروعة هي مسألة أساسية يجب أن نتصدى لها في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأنه من خلال توسيع أو رفع مستوى ما نطمح فيه لذلك الفريق، إذا

ومشروع القرار الجامع، في شكله الحالي، يمثل ما يعتقد مقدموه أنه سيجذب توافق الآراء من جميع الوفود. فلقد صيغ المشروع بنية حسنة وبعد الكثير من المشاورات، ليس بين مقدميه فحسب، بل أيضاً مع أطراف عديدة هامة تؤدي أدواراً في ذلك. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للجهود الحثيثة التي بذلها السفير ميني وفريقه.

يسعى مشروع القرار إلى تعزيز جدول الأعمال المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال التركيز على ما هو ممكن وقابل للتحقيق في ظل الظروف الراهنة. واقتراح إضافة أو حذف صياغات، مهما اتصف بحسن نية، يمكن أن يفضي إلى إبعادنا عن توافق الآراء ولا يبدو أنه مسار العمل الأفضل في الوقت الحالي.

وستبدأ قريباً العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦. وبالتالي أمام الوفود فرصة كافية قبل بدئها لإثارة المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي توليها أهمية خاصة.

وما فتئت جنوب أفريقيا تشارك منذ زمن في العملية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن المؤكد أننا نعتبر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ حدثاً رئيسياً من أجل إحراز المزيد من التقدم نحو أهداف هذه القضية. لذلك نشاء جميع الوفود أن تستفيد من هذا الحدث الهام إلى أقصى حد.

وختاماً، أود أن أنضم إلى دعوة السفير ميني التي وجهها إلى الوفود بالأمس لكي تعبر عن آرائها بشأن هذه المسألة - أي مشروع القرار الجامع. فهذا سيساعد بالطبع مقدمي مشروع القرار على التفكير فيه ملياً، مع مراعاة رغبتنا في التوصل إلى قرار بتوافق الآراء.

**السيد لانغلاند (النرويج)** (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أؤكد على تقدير النرويج الكبير للجهود التي بذلها

مشروع القرار هذا عزيز على قلب فرنسا مثلما هو عزيز على قلب جنوب أفريقيا.

وما يجعلنا غير مرتاحين في هذه المسألة هو شعورنا بأن توافق الآراء يجب أن ينتج عن عملية حوار وجهد متبادل. ولن نتاح لنا فرصة للمشاركة في الحوار أو بذل جميع الجهود المستعدين لبذلها إذا كان معروض علينا منذ البداية - من أول يوم - نص مشروع قرار غير طموح نسبيا ويقال لنا إنه لا يمكن عمل أي شيء آخر هذا العام.

ونحن طبعاً نشق بأن مقدمي مشروع القرار الثلاثة سيجرون مشاورات وسيجسدون، على أفضل ما يستطيعون، نتائج هذه المشاورات. إلا أنه لا يمكننا أن نرتاح لوضع لا يجري فيه حوار ولم تتح فيه للاتحاد الأوروبي، من بين آخرين، الفرصة للدفاع عن حججه مقابل حجج الآخرين الذين قيل لنا إن لديهم مشاكل.

ولذلك، أود أن نفهم على نحو صحيح لكي لا يكون هناك أي سوء فهم. لا نريد أن ينتهي بنا المطاف إلى نص لا يحظى بتوافق الآراء، ولكننا نريد أن يكون ذلك النص نتاج عملية مفتوحة نتاح لنا الفرصة فيها للدفاع عن وجهة نظرنا. ونجد اليوم أن هذا ليس هو الحال على النحو الكافي.

**السيد فريمان** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

بما أنني قمت أمس بالرد على السفير ماين، وبما أنه أثار هذه المسألة ثانية بعد ظهر هذا اليوم - وأعتقد أن لديه رغبة حقيقية في أن يكون منفتحاً إلى أقصى حد ممكن - أود مجرد أن أبدي ملاحظتين وأشكر الذين استجابوا لطلب السفير ماين، وهو طلب من الواضح أننا نرحب به جداً من حيث التزامه الحقيقي بفهم وجهات نظر الآخرين وتشجيعه الآخرين على الانضمام إليه.

صح التعبير - ومن يدري؟ - فقد ننجح بالفعل في تحقيق نتيجة جيدة تفيدنا جميعاً.

**السيد شعبة** (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي

ببيان استجابة للدعوة الكريمة التي وجهها السفير ميني ممثل اليابان. بادئ ذي بدء، نود أن نشكره وأن نشكر وفد اليابان، إلى جانب وفدي جنوب أفريقيا وكولومبيا، على مشروع القرار المعني بالأسلحة الصغيرة.

في ما يتعلق بما أثير يوم أمس بشأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة والعملية الاستعراضية لبرنامج العمل، نعتقد أنه من الأهمية أن نشرع في عملنا بأسلوب يحفظ استقامة العملية الاستعراضية. وبالتالي، من الأهمية الحيوية أن تتبع إجراءات الاستعراض النمط الذي اتفقنا عليه، أي من خلال اجتماع اللجنة التحضيرية الذي يُفترض أن يُعقد في كانون الثاني/يناير. لذلك، نحن لا نتفق مع الرأي القائل إنه من الممكن هنا في اجتماعاتنا في اللجنة الأولى أن نتوصل بالفعل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي تتعلق باستعراض برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولذلك نعتقد أن هذا النهج، كما حدده السفير ميني، هو نهج من شأنه أن يضمن توافق الآراء المطلوب، ليس لمشروع القرار هذا فحسب بل أيضاً لمحمل العملية الاستعراضية لبرنامج العمل.

**السيد ريفاسو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لم أكن

أعترم التكلم، ولكنني اضطررت إلى ذلك نتيجة للبيان الذي أدلت به صديقتي وزميلتي، سفيرة جنوب أفريقيا.

إن توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعني بالأسلحة الصغيرة هو عنصر ضروري في القيمة التي نعطيها لجهود المجتمع الدولي في هذا المجال. ومبدأ توافق الآراء بشأن

بطبيعة الحال في تشجيعه. إن مدى الطموح هو ما يدور في خلدنا.

**السيد ماين** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن أطلب الكلمة مرة ثانية. أود أن ألقى نظرة على ما نوقش اليوم، آملاً أن أكون قد فهمت جيداً ما جرت الإشارة إليه.

ربما أكون فهمت خطأً أن البعض قال إنه لم يُجر حوار كافٍ. عندما عقدنا مشاورات مفتوحة، لم نلق أية استجابة. ولست متأكداً ما إذا كان ينبغي أن نعقد مشاورات أخرى، لأنه لم تكن هناك أية استجابة للمرة السابقة. وإذا أجرينا مشاورات أخرى، ما نوع الاستجابة التي سنحصل عليها؟ من المؤكد أنني لاحظت في المشاورات أن وفد المملكة المتحدة، الذي يمثل الاتحاد الأوروبي، ذكرنا بأن للاتحاد مواقف معينة. وهذا كل ما حصلت عليه في المشاورات السابقة.

والآن، بعد أن استمعت إلى مواقف مختلفة أعرب عنها في هذه الجلسة، أود أن أتشاور مع مقدمي مشروع القرار الآخرين ونرى ما الذي نستطيع أن نفعله، مستفيدين مما تبقى من وقت. هذا ما أفكر فيه وهذا ما أردت أن أتشاطره مع الآخرين.

**السيد فريمان** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود باختصار شديد أن أشكر السفير ماين. وأعتقد أن هذا الرد أكثر الردود إيجابية وكياسة على المناقشة التي أجريناها. وأتطلع إلى الإسهام في أي نوع من المشاورات الأخرى التي قد يرغب في إجرائها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): دعونا ننتقل إلى الجزء الثاني، وهو "عرض مشاريع القرارات والمقررات".

**السيد كوني** (مالي) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بشرف تكليفه أن يعرض على اللجنة الأولى مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح

كما قال أمس، من الصعب جدا أحيانا في هذه الجلسات تغيير المواقف تغييرا جذريا وأن يوضح الناس بجلاء ما قد يرغبون في قوله في الهوامش، ولكنهم غير مستعدين تماما لقوله في الاجتماع. وأعتقد أن هذا ما أشار إليه جزئيا زميلي الفرنسي من حيث الحاجة إلى إجراء حوار يتيح التعبير عن وجهات النظر تعبيرا كاملا. طبعاً إنني ممن لمثل أستراليا وممثل النرويج وغيرهما الذين تكلموا بعد ظهر اليوم واتفقوا إلى حد كبير مع وجهات نظر زملائي الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وكما قلت، أود أن أبدي في هذه المرحلة ملاحظتين، إن أمكن.

أعتقد أن هذا تبادلاً للآراء أولياً مفيداً، ولكنه ليس تبادلاً مرضياً تماماً. إلا أنه لا يزال يوجد وقت في الأيام القادمة لنجرب ونناقش النقطة التي أثارها سفير جنوب أفريقيا المتمثلة في أننا يمكن أن نوسع توافق الآراء بعض الشيء. وسيصب هذا في مصلحتنا جميعاً، نحن الذين نرغب فعلاً في تحقيق نتائج طموحة إلى أقصى حد ممكن وتمشى مع توافق الآراء.

والنقطة الثانية التي أود أن أوضحها، بالنسبة للأيام القليلة القادمة والتفكير في هذه المسألة، هي أننا بحاجة إلى لغة في مشاريع القرارات من هذا النوع - لا سيما، ربما، مشاريع القرارات الشاملة - لغة تكون شاملة بما يكفي وتسمح لأكثر عدد من الاحتمالات ولا يبدو أنها تقفل الباب أمام الاحتمالات. ويجب أن نتمكن من تجسيد الطموح، على الأقل، في مشروع قرار شامل، إلى أقصى حد ممكن لإبقاء الباب مفتوحاً أمام الاحتمالات.

بعض النقاط التي أثارها أمس تتعلق بمسألة الاحتمالات، ولهذا السبب اقترحنا بعض الإضافات المحددة التي نعتقد أنها ستقوي مشروع القرار الذي، نرغب جدا

أود الآن أن أوجه عناية اللجنة إلى العناصر الجديدة التالية الواردة في مشروع القرار المعروض عليها.

يأخذ العنوان الجديد في الحسبان الأسلحة الخفيفة. وتذكر الفقرة الديباجية الأولى بالقرار الذي أُتخذ في العام الماضي. وتلخص الفقرات الديباجيتان الجديدتان الثانية والثالثة فحوى الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من النص السابق، مما يجسد اهتمامنا بجعل النص أقصر وأكثر إيجازاً وأيسر استخداماً. وتستكمل الفقرة الديباجية الرابعة الجديدة الفقرة السادسة من قرار العام الماضي. وتساعد العناصر الجديدة الأخرى على اتساق النص مع المضمون الحالي، في حين تشير آخر فقرتين من منطوق القرار إلى الدورة القادمة.

وتتقدم بالشكر مسبقاً إلى جميع الوفود التي قد تختار الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار التي أعدتها الأمانة. ونأمل أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء، كما فعلت في الدورات السابقة.

**السيدة ثنبورغ (السويد)** (تكلمت بالانكليزية):  
يشرفني أن أعرض مشروع القرار، الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.48، المتعلق باتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وأقوم بعرض مشروع القرار نيابة عن أكثر من ٥٠ بلداً، بما فيها بلدي.

وفدي ممتن لجميع البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار على دعمها الهام له. ونأمل أن تنضم إلينا بلدان عديدة أخرى في الأسابيع القادمة، ونأمل أن تكون من بينها جميع البلدان الأربعة والتسعين الأطراف في الاتفاقية.

سيُعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام القادم. وفي ذلك الوقت، ينبغي أن يكون البروتوكول الهام المتعلق

الاجتار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها، نيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

يأخذ نص مشروع القرار في الحسبان الشاغل الرئيسي لغرب أفريقيا، وفي الحقيقة لأفريقيا كلها، في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومشروع القرار المعروض على اللجنة، في الوثيقة A/C.1/60/L.37، نسخة مستكملة من مشروع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأملت التغييرات الرئيسية رغبتنا في استكمالها في ضوء التطورات الهامة التي حدثت أثناء الفترة الفاصلة بينه وبين القرار السابق المتعلق بهذه المسألة منذ الدورة الأخيرة.

وكما هو مبين على نحو مباشر في ديباجة مشروع القرار، يجسد المشروع الوعي الجماعي لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بما تلحقه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من ضرر بأمن واستقرار وتنمية دولنا. ويجسد أيضاً التصميم السياسي لدولنا على السيطرة على انتشار هذه الأسلحة غير المشروع وذلك من خلال التعاون وتخفيف تأثيراتها المدمرة على شعوبنا، وفي الحقيقة على البشرية كلها.

والمبادرات الجريئة التي اتخذت منذ عام ١٩٩٣ في غرب أفريقيا وأفريقيا كلها وفي الأمم المتحدة تشهد على أهمية هذه التدابير - مع أنها قد لا تكون ضرورية - التي من بينها الوقف الاختياري الذي أعلنته دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالأسلحة الخفيفة، وإعلان باماكو المتعلق بالموقف الموحد لأفريقيا، وإعداد صك دولي يمكن الدول من تحديد وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتتبعها على نحو جيد التوقيت وموثوق به.

وتطبيقا لمبادئ القانون الإنساني الدولي القائمة، وعن التدابير الوقائية المحتملة الهادفة إلى تحسين تصميم أنواع معينة من الذخيرة، بما فيها الذخيرة الصغيرة.

آمل أن يُعتمد مشروع القرار بدون تصويت، كما حدث في السنوات السابقة.

**السيد ريفاسو (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المتعلق بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.40، باسم ألمانيا وفرنسا وبقية مقدمي مشروع القرار - إسبانيا، وإستونيا، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، ومالي، وجمهورية مولدوفا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفنلندا، والنرويج، وهولندا.

تؤدي مخزونات فائض الذخيرة دورا غالبا ما يُستهان به في المناطق التي ينتهي فيها الصراع. ويمكن أن تسهم أيضا ببدء صراعات جديدة أو إطالة أجل الصراعات في هذه المناطق نفسها، لأن فائض الذخيرة، الذي يترتب على تأمينه تكلفة صافية للدول، يمكن أن يحول من أماكن التخزين العسكرية إلى مناطق غير مستقرة، حيث يعمل على تغذية وتفاقم الصراعات وأعمال العنف.

ومشروع القرار مستلهم من إنجازات في أطر إقليمية شتى، بمساعدة آليات تمويل موافق عليها. ونهجننا نهج تعاوني يستند إلى الحوار ويسعى إلى إضفاء بعد عالمي على جهودنا. ونود أن نشدد، أولا وقبل كل شيء، على المسؤولية الوطنية للدول عن تقييم فائض مخزوناتهما وتحديد ما إذا كانت المساعدة الخارجية لازمة لإزالة المخاطر المصاحبة لهذه المخزونات. وفي هذا السياق، يمكن طلب تعاون المجتمع الدولي مع هذه الدول بناء على طلبها.

ولهذا النهج تأثيرات محددة قليلة، ستكون مفيدة للتأهيل وتحديد الأولويات. ولا نود أن نروج بأية طريقة

بالمخلفات الحربية المتفجرة قد دخل حيز النفاذ. وندعو جميع الدول الأطراف إلى الانضمام إلى البروتوكول في أسرع وقت ممكن، مقتدية بالبلدان الـ ١٣ التي انضمت بالفعل إلى البروتوكول. وسيقدم البروتوكول الجديد إسهاما كبيرا في تخفيف عواقب المخلفات الحربية المتفجرة على البشر.

وندعو جميع الدول، التي لم تصبح أطرافا بعد في الاتفاقية وفي بروتوكولاتها، إلى أن تفعل ذلك. فانضمام عدد أكبر إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها سيساعدنا في عملنا الرامي إلى حظر أو تقييد استعمال أسلحة تسبب معاناة لا مبرر لها أو تلحق أضرارا عشوائية بالجنود أو المدنيين. وسيساعدنا الانضمام في عملنا الرامي إلى حظر أو تقييد الأسلحة التي تترك شظايا في جسم الإنسان لا يمكن كشفها، وكذلك الألغام والشراك الخداعية والأسلحة الحارقة وأسلحة الليزر التي تسبب العمى والمخلفات الحربية المتفجرة.

وندعو جميع الدول التي لم توسع نطاق الاتفاقية وبروتوكولاتها بعد لتشمل الصراعات المسلحة التي ليس لها طابع دولي إلى أن تفعل ذلك. وإلى أن يجين موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي في العام القادم، ستريد الجهود التي نبذلها لتعزيز عالمية جميع صكوك الاتفاقية هذه.

وسنعمل أيضا على ضمان إحراز تقدم في المؤتمر الاستعراضي بشأن مواضيع جوهرية هامة أخرى. ونعتنم هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا للعمل المستمر الذي يقوم به الرئيس المعين والمنسق الاثنان، وهو دعم تستحقه هذه الأعمال عن جدارة. ونشجع فريق الخبراء الحكوميين على النظر في جميع الاقتراحات المتعلقة بالألغام، عدا الألغام المضادة للأفراد، التي تم تقديمها منذ إنشاء الفريق، بغية وضع توصيات مناسبة في الاجتماع الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. ونشجع أيضا الرئيس المعين وفريق الخبراء الحكوميين على تقديم تقارير عن الأعمال التي أُجرت امتثالا

أن يشرفنا الآخرون بأن يصبحوا من بين مقدمي مشروع القرار.

**السيد ماكلاخلان** (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):  
لقد شجع أستراليا كثيرا اعتماد اللجنة الأولى بتوافق الآراء، خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، للقرار المتعلق بمنع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والحصول عليها واستخدامها دون إذن. ولكننا قررنا هذا العام، بمشاركة الأرجنتين وتايلند وتركيا وكينيا، إعادة تقديم مشروع القرار مع استكمالها.

ومن الحقائق المخزنة أن الخطر الذي يشكله على الأمن الدولي، وعلى الطيران المدني على وجه الخصوص، حصول الإرهابيين على منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد واستخدامهم لها، لا يزال قائما ولم يتناقص. وتتطلب الخسائر المحتملة، من ناحية فقدان الأرواح البريئة ومن الناحية الاقتصادية على السواء، عملا وطنيا وتعاونيا دوليا.

ويناشد مشروع القرار هذا الدول الأعضاء اتخاذ خطوات ملموسة لممارسة مراقبة فعالة بغية منع وقوع منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد في أيدي مستخدمين فئائيين من غير الدول. وإضافة إلى فرض ضوابط على أمن المخزونات وعمليات النقل - بما فيها عمليات نقل المكونات - نحث الدول الأعضاء على إدخال ضوابط لمواد التدريب والتعليم، التي قد تساعد الأطراف الفاعلة من غير الدول في استخدامها لتلك الأسلحة.

وثمة عنصر إضافي في مشروع قرار هذا العام يعترف بدور النقل غير المأذون به للموارد والمعلومات في مساعدة التصنيع غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. ويبرز مشروع القرار أهمية فرض ضوابط فعالة على التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، بغية مكافحة

كانت لأي شكل من أشكال التدخل. وأكرر أن الأمر متروك للدول، وللدول وحدها أن تقرر ما هو فائض مخزوناتنا. بيد أننا يجب أن نشجع الذين يتحملون تلك المسؤولية الرئيسية على اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة فائض الذخيرة.

ويجب أن تتقف الدول أيضا قواتها المسلحة وقوات أمنها بشأن كل جانب من جوانب هذه المسألة، وأن تقيّم المخزونات التي ترغب في الاحتفاظ بها.

ومن الواضح أننا لا نسعى إلى تحديد مفهوم الذخيرة التقليدية. ونود أن نشجع على الأخذ بنهج عام ومفتوح يعطي إجراءات المجتمع الدولي أكبر قدر من المرونة. ويجب ألا نكون مقيدين في تنفيذ هذه الآلية الطوعية والتعاونية.

وبالنسبة للفلسفة الكلية التي يسترشد بها مشروع القرار، نأمل أن نشجع على الأخذ بنهج براغماتي وطوعي. ونعتقد أنه ينبغي أن تلتقي عمليات التقييم الطوعية، من جهة، ومساعدة المجتمع الدولي من جهة أخرى. وهدفنا في الأجل الطويل هو إحداث تأثير إيجابي على التجارة غير المشروعة في الذخيرة.

وقد نظمت فرنسا وألمانيا اجتماعا مفتوحا شجعنا فيه عدم إثارة الوفود أية مصاعب كبيرة. فضلا عن ذلك، استمعنا إلى عدة اقتراحات من أجل تحسينات مفيدة ومثيرة للاهتمام، كما تلقينا إسهامات بناة. وحيث أننا نقدم مشروع القرار هذا في اللجنة الأولى لأول مرة، فإننا نرحب بروح الحوار التي سادت في المناقشة.

ولقد حاولنا أن نأخذ في الحسبان إلى أقصى حد ممكن الملاحظات التي أبدتها الوفود المشاركة. ولذلك، فإن مشروع القرار المعروض عليها يتضمن بعض التعديلات التي أدخلت على النسخة الموزعة. وسواصل العمل بشأن محتوى مشروع القرار مع جميع الوفود التي ترغب في ذلك، ونأمل



الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، وإنشاء موقع آمن على شبكة الانترنت لتبادل المعلومات بشأن منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

وتشعر أستراليا بالامتنان على التعليقات والاقتراحات المفيدة التي تلقيناها حتى الآن بشأن مشروع القرار. وقد عدلنا النص لكي يأخذ في الحسبان الآراء التي أعرب عنها خلال المشاورات غير الرسمية، وأود أن أضيف أننا سنجري مشاورات إضافية غير رسمية يوم الاثنين. ولكننا نعتقد أن النص يقيم الآن توازنا جيدا بين منع الانتشار والاستخدام غير المأذون به لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وحقوق الحكومات في حيازة منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والتجارة فيها مع الحكومات الأخرى تحقيقا لمصالح أمنها الوطني.

وإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الذين ذكرتهم في السابق، لقي مشروع القرار العديد من المقدمين الآخرين. وتناشد أستراليا الوفود النظر في مشروع القرار على نحو إيجابي، والانضمام، إذا رغبت في ذلك، إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

**السيد لاندمان (هولندا)** (تكلم بالانكليزية): ضمن مشاريع القرارات التي تقدمها هولندا، أود أن أتولى بإيجاز عرض مشروع قرارين. الأول هو مشروع القرار A/C.1/60/L.34، المعنون "معالجة الأثر الإنساني والإنمائي للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة".

وبروح إصلاح اللجنة الأولى، هذا قرار يقدم مرة واحدة فقط ويعالج مسألة ملحة في الوقت المناسب. وينبغي أن ينظر إلى مشروع القرار بوصفه محاولة متوازنة لكي نستنبط من الاجتماع الكبير الذي عقد مؤخرا بشأن إصلاح الأمم المتحدة المسائل المتصلة بجدول أعمال الأسلحة الصغيرة. ونرى أنه إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء بين

عمليات النقل غير المشروعة. ولعل الوفود تتذكر أن ذلك يشكل عنصرا حيويا في برنامج عمل الأسلحة الصغيرة، الذي اتفقنا عليه في عام ٢٠٠١.

وأود أن أوضح نقطة واحدة توضيحا كاملا: إن مشروع القرار هذا يحمي التجارة المأذون بها بين الحكومات. ونحن نسلم بأن منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد تشكل منظومة أسلحة شرعية في الأيدي المأذون لها. ويمثل مشروع القرار استجابة للقلق الدولي المتزايد حيال الاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة من قبل الجماعات الإرهابية، وخاصة حيال الخطر الذي تمثله هذه الأسلحة على الطيران المدني.

ويعترف مشروع القرار بأهمية تبادل المعلومات والشفافية في التجارة في منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد بغية بناء الثقة وتوفير الأمن بين الدول. وهو يستكمل مشروع القرار الجامع الصادر عن اللجنة الأولى بشأن الأسلحة الصغيرة ويؤيد هدف اللجنة المتمثل في معالجة الشواغل الأمنية المعاصرة. وترحب أستراليا أيضا بالتقدم المحرز في الاجتماع الثاني الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما أن مشروع القرار يتبع نهجا عمليا. وبالنسبة للدول التي تطلب المساعدة، يشجع مشروع القرار اتخاذ مبادرات ترمي إلى تعبئة الموارد والخبرة التقنية بغية المساعدة على تعزيز الضوابط وممارسات إدارة المخزونات.

ونوه بالجهود الكبيرة التي يبذلها الآخرون في مراقبة عمليات النقل غير المشروعة لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وفي ذلك الصدد، ترحب أستراليا بالعمل التكميلي للمنظمة الدولية للطيران المدني، بما في ذلك قرارها A35-11، الذي يتصدى للتهديد المعين الذي تمثله منظومات

الانتشار - أداة فعالة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، يمكن لتبادل التشريعات والنظم والإجراءات الوطنية بشأن ضوابط التصدير أن يشكل نقطة مرجعية للدول التي هي بصدد تطوير أو تحسين تلك التشريعات.

وأود أن اختتم بياني بدعوة الدول الأعضاء المهمة بالمشاركة في تقديم مشروع القرار هذا إلى الاتصال بنا في الأيام المقبلة.

**السيد فاسلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

أود في البداية أن اعتذر عن الخروج الطفيف عن النظام، لأنني لا بد أن أقول شيئاً ذا طابع تقني فيما يتعلق بعملنا السابق.

لقد استمعنا باهتمام كبير للمناقشات بشأن الاقتراحات الأساسية التي قدمها ممثلو اليابان وكولومبيا وجمهورية جنوب إفريقيا فيما يتعلق بمشروع القرار المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي تمثل روسيا أحد مقدميه. ولدينا، شأننا شأن المقدمين الآخرين، عدد من الأسئلة التقنية. وصحيح أن إدخال عناصر جديدة يمكن أن يخل بتوافق الآراء. ولكن إدخال عناصر جديدة في مشروع القرار قد يغير أيضاً عدد مقدمي مشروع القرار. ويسرنا أن المشاورات ستستمر بشأن ذلك الموضوع. ونود فقط أن نطلب من ممثل الاتحاد الأوروبي أن يقدم اقتراحاته خطياً لكي نتمكن من إرسالها إلى عواصمنا، ولدراستها على مستوى الخبراء ومن ثم الإعراب عن آرائنا بشأنها.

**السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):**

أود، بالنيابة عن دول وسط آسيا الخمس - أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان - أن أتولى عرض مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.7، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

رؤساء الدول أو الحكومات على المسائل المتصلة بعملنا، فإن من واجبنا أن نراعي توافق الآراء ذلك في عملنا. ولم يتم التوصل إلى قدر كبير من توافق الآراء في مجالنا.

ويتخذ مشروع القرار هذا نهجاً شاملاً نحو الأمن ونزع السلاح، على نحو ما تفعل بعض مشاريع القرارات الأخرى للجنة الأولى، مثل مشاريع القرارات المتعلقة بالمخاطر البيئية والتثقيف في مجال نزع السلاح والصلة بين نزع السلاح والتنمية. وذلك النهج يبرز حقاً ترابط المسائل، الذي أكد عليه رؤساء دولنا أو حكوماتنا.

وأعربت بعض الوفود عن القلق من أن مشروع القرار قد يستبق المؤتمر الاستعراضي المقبل بشأن الأسلحة الصغيرة. وقد حرصنا على معالجة ذلك الشاغل. وأود أن أشدد على أن مشروع القرار يشكل نصاً سيتم استكماله في الأسبوع المقبل. ونعتزم الحصول على تأييد توافقي له. ولذلك السبب أحرينا بالفعل ثلاث جولات من المشاورات المفتوحة، وهناك جولتان أخريان من المقرر عقدهما الأسبوع المقبل. وأدت الاستجابة الإيجابية جداً لهذه العملية بالفعل إلى مشاركة شاملة للمناطق في تقديم مشروع القرار من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.35، معنون "التشريعات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج". وبعد أن تلقينا العديد من الطلبات من عدة مناطق للمشاركة في تقديم مشروع القرار في الأعمام الماضية، فإننا ننظر اليوم في فتح باب المشاركة في تقديم مشروع القرار.

وتشكل المراقبة الفعالة لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج - التي تشمل عمليات النقل التي يمكن أن تسهم في أنشطة

تلك المسألة يوم الاثنين، لأننا سنناقش التدابير الأخرى لتزع السلاح. وفضلا عن ذلك، سيكون رئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، السيد فيسنتي بيراسانغوي، ضيفنا المتكلم في تلك الجلسة. كما سيخصص وقت لعقد جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

**السيد شعبة (مصر)** (تكلم بالانكليزية): إنني آخذ الكلمة لكي أعرب عن شكرنا وتقديرنا لأمين اللجنة على تميمه أمس سجل مشاريع القرارات ومركزها. وأود أن أعرب عن امتناننا للأمانة العامة على ذلك؛ ولم يسمح لنا الوقت بالقيام بذلك أمس.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

وحيثما قدمت هذه المبادرة لأول مرة، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء عددا من القرارات والمقررات بشأن المسألة، فأوضحت بذلك أن هناك تأييدا كاملا من قبل المجتمع الدولي لمبادرة دول وسط آسيا. ونحن نشعر بالامتنان لإدارة شؤون نزع السلاح ولمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ على دعمهما الكبير ومساعدتهما في تحويل منطقة وسط آسيا إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ومن بواعث سروري أن ألاحظ أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية تعتبر أحد أهم العناصر في الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعملية منع الانتشار. وبالتالي لوحظ أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما انفكت تبتدر التعاون في هذا المجال. ونرحب بالانعقاد الناجح، في نيسان/أبريل الماضي، في المكسيك، للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة على تلك المعاهدات.

ونظرا للطابع القانوني للاقتراح، لا بد أن نبقى ذلك البند مدرجا في جدول أعمالنا. ويتشرف وفد أوزبكستان بأن يتولى، بالنيابة عن دول وسط آسيا الخمس، عرض مشروع القرار لتنظر فيه اللجنة. وأود أن أعرب عن الامتنان على أن مشروع القرار يحظى، كما كان الحال في الأعوام السابقة، بتأييد جميع الوفود وسيتم اعتماده بتوافق الآراء.

### برنامج العمل

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): سواصل، يوم الاثنين المقبل، مناقشتنا المواضيع بشأن موضوع نزع السلاح والأمن الإقليميين، بالترافق مع تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي. وقد تساءل عدد من الوفود عن المجموعة التي ستناقش في إطارها مسألة التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونظرا للممارسة السابقة، اقترح أن نتناول